

الوقت

ALWAGT
يومية - سياسية - مستقلة

1402 الأربعاء 6 محرم 1431 هـ - 23 ديسمبر 2009

«عالم الاقتصاد»

نقص في عدد العلماء العارفين بالاقتصاد وأحكام الشريعة البوطي يدعو إلى توحيد معايير العمل المصرفي الإسلامي

الوقت - مازن النسور:

دعا العالم الإسلامي وأستاذ الشريعة وأصول الدين، عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام ومقره سوريا، الدكتور محمد سعيد البوطي إلى ضرورة توحيد معايير العمل المصرفي والمالي الإسلامي للنهوض بالصناعة وتنظيمها بشكل أكبر.

وقال في حديث خاص مع "الوقت" إنه "لا فائدة من إصدار المعايير إذا لم تكن وسيلة لتوحيد السياسة المصرفية في البنوك والمصارف الإسلامية، (...) ينبغي أن تكون ملزمة للجميع. وإن كانت وسائل الإلزام غير متهيئة".

ويخالف البوطي بعض القائلين أن الإلزام يحد من الاجتهاد، مشيراً بهذا الخصوص إلى أن "صدور المعايير بحد ذاته جاء نتيجة للاجتهاد"، لكنه عاد ليؤكد مجدداً على أهمية الإلتزام بها كونها صدرت على أساس اجتهاد جماعي (مجلس شرعي) - ويقصد هنا هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (الأيوبي).

وتابع "إذا ما تم فتح باب الاجتهاد فإنه سيتحول من جماعي منظم إلى فوضوي وبالتالي يعكس نتيجة سيئة، (...) سنجد عندها من يقول إنها عبارة عن أفكار يناقض بعضها بعضاً، وليست شريعة إسلامية جاءت من السماء وحياً، والدليل - من وجهة نظر هؤلاء - سيكون في وجود الخلاف".

وأضاف البوطي "نحن نقول إن المعايير وجدت على ضوء الاجتهاد الجماعي المنظم، لذا يجب توحيدها وإلزام المؤسسات بها".

وفي رد على سؤال حول مدى الشوط الذي قطع بهذا الموضوع قال إن "جميع البنوك الإسلامية الموجودة في السوق تستهدي في المعايير الموجودة والتي أنتجتها هيئة المحاسبة والمراجعة، (...) قطعنا شوطاً كبيراً في المسألة".

ودلل البوطي على ذلك ببعض الأسواق مثل البحرين ودبي والكويت والسعودية، سوريا، حيث باتت المصارف الإسلامية العاملة تلتزم بها.

وفي تعليقه على القول الذي يشير إلى أن المصارف الإسلامية لا تأتي بجديد، حيث تكفي بتغليف المنتجات التقليدية بثوب إسلامي أكد أن "مهمة الشريعة الإسلامية تكمن في سد السبل الضارة إلى الأهداف الإنسانية السليمة والاستعاضة عنها بسبل غير ضارة ومفيدة وآمنة، (...) الشريعة تشترك مع القوانين الأخرى ومع البنوك التقليدية في الأهداف البعيدة للتنمية، بما يتعلق بازدهار الاقتصاد وإيجاد قدر ممكن من المساواة والعدالة الاقتصادية وهي تتوافق على ذلك، لكنها (الشريعة الإسلامية) تختلف مع هذه المؤسسات في السبل". وتابع البوطي "عندما تفتح الشريعة سبيلاً آخر قد يقول الجاهل إنها سلكت إلى الهدف نفسه وهذا صحيح ولكن في طريق سليم".

وأوضح أن "هناك من الناس من يقول إن المصارف الإسلامية تنسخ المنتجات التقليدية والسبب هو جهل هؤلاء في أحكام الشريعة فيما يتعلق بالاقتصاد والخدمات المصرفية". وطرح البوطي مثالا على ذلك فيما يتعلق ببطاقات الائتمان، مبيناً إمكانية أن تتحقق بطريقة إسلامية، وهي في النهاية تعمل بالطريقة التقليدية نفسها، ولكن الفرق يكمن بأنها تتم بطريقة آمن ليس فيه إشكال"، (...) نحن لسنا بحاجة لإتيان بشيء جديد، بل

حاجتنا تكمن في جعل لهذه الغايات الاقتصادية الإنسانية السليمة سبلا سليمة". وأقر البوطي بوجود نقص في العلماء (المشايخ) العاملين في سوق الصيرفة الإسلامية، موضحاً أن ذلك يؤدي إلى تعثر نمو الصيرفة عموماً. وأوضح أنه لا يوجد كادر كافي من العلماء الذين يجمعون بين المعرفة بالاقتصاد وأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات. ولا يوجد إلى الآن إحصاءات لعدد العلماء والمشايخ العاملين في هذا المجال. ودعا البوطي الجامعات في البلدان العربية والإسلامية إلى الاهتمام بتغذية السوق بالعلوم الاقتصادية وأن تنشئ أقساماً للاقتصاد وفروع الاقتصاد (الاختصاصات الدقيقة) خصوصاً مع ازدياد أعداد البنوك العاملة بحسب قواعد الشريعة والتي بدأت تغزو أوروبا أخيراً. ويصل حجم الصيرفة الإسلامية أكثر من تريليون دولار، وجزء كبير منها في المنطقة (بين 50% و60%). من جهته قال الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) محمد نضال الشعار إن "الهيئة تسعى إلى توحيد المعايير التي تعمل على أساسها البنوك الإسلامية، مؤكداً أن ذلك أحد أهدافها الرئيسية، كونه يؤدي إلى تناغم ممارسات العمل المالي". وأوضح أنه "تم إلى الآن إصدار نحو 81 معياراً وهي ملزمة في الكثير من الأسواق مثل البحرين وقطر وسوريا والأردن والسودان ومركز دبي المالي وأستراليا وجنوب إفريقيا وغيرها". ويتوقع الشعار أن 90% من المصارف الإسلامية العاملة في العالم تستخدم المعايير الشرعية التي أصدرتها الأيوبي، (... نعتقد بأنه مع مرور الوقت ستتوحد الممارسات وهو ما سيعطي مصداقية وسهولة في التسويق وانتشار الصناعة بحد ذاتها. وأيد الشعار ما جاء به البوطي حول النقص في عدد العلماء العاملين في هذا المجال، لكنه عاد ليشير إلى أن الهيئة تساهد في سد الفجوة حيث لديها أكثر من 700 خريج في مجال المحاسبة الإسلامية والتدقيق الشرعي، والرقابة الشرعية.

رابط المقال : <http://www.alwaqt.com/art.php?aid=191686>

© 2006 - 2009 صحيفة الوقت، جميع الحقوق محفوظة.
www.alwaqt.com